الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/730
S/1996/1043
13 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أود أن أشير إلى المشاورة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا: المبادرات السياسية والإنمائية، المعقودة برعايتي في نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبمشاركة ممثلي ١٦ عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و ٢١ بلدا مانحا و ٥ مؤسسات متعددة الأطراف. وشارك في رئاسة المشاورة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونظرت المشاورة في استراتيجيات للقيام، في الإطار الخاص لغرب أفريقيا، بوضع وتمويل برامج ترمي إلى توطيد السلم وتعزيز التنمية في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وقد سمح جو المشاورة الذي اتسم بالتركيز وتوافق الآراء بالنظر على نحو متعمق وعملي في القضايا المطروحة للاستعراض.

وغرض هذه الرسالة هو أن أسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن، قبل تقديم الموجز التفصيلي للمشاورة الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة بإعداده في الوقت الحالي، إلى بعض النتائج والأفكار والاقتراحات التي ناقشها المشاركون. وينبغي قراءة هذه الرسالة في ضوء البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/9)، والذي حث فيه المجلس الدول على دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة الوقائية وأنشطة بناء السلم ما بعد انتهاء الصراع، وعلى القيام، في هذا السياق، بتوفير المساعدة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ولا سيما البلدان التي عانت أو ما زالت تعاني من الصراعات.

131296 131296 96-36375

وتمثلت النتيجة الأولى في أن بناء السلم في غرب أفريقيا يتصل حقا بكل مراحل الصراع وأنه لا ينبغي إذن قصره على حالات ما بعد انتهاء الصراع فحسب. وأشير مرارا إلى "حالات شبه الحرب وشبه السلام"، كما سماها أحد المشاركين، التي قد يعاني فيها البلد من درجة عالية من انعدام الأمن وانعدام الاستقرار، ولكنه لا يعاني من أعمال حربية كاملة ومتواصلة. وتمثلت الفكرة التي طـُرحت طوال المشاورة في وجوب إرساء الأساس الذي يـُبنى عليه السلام قبل انتهاء الصراع، وفي ضرورة أن تكون التنمية جزءا لا يتجزأ من ذلك الأساس.

وتمثلت النتيجة الثانية في أن بلدان غرب أفريقيا المتضررة في الحرب أو التي تمر بحالات خاصة لا تحتاج إلى إغاثة إنسانية فحسب ولكنها تحتاج أيضا إلى مساعدة تعالج الأبعاد الأمنية والسياسية للتنمية كمسألة ذات أولوية. وينبغي أن تشمل تلك المساعدة البرامج الرامية إلى نزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، وإزالة الألغام، وتقوية المجتمع المدني، وبناء الثقة، وتعزيز الأمن العام، والمصالحة، وتعزيز المؤسسات العامة، وما إلى ذلك. وفي بعض الأحوال، ولا سيما في أعقاب أي من عمليات حفظ السلام، ينبغي لأنشطة بناء السلم، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، أن تخضع بصورة مؤقتة للتنسيق العام من قبل ممثل خاص للأمين العام، يـُخول ولاية تركيز تلك الأنشطة على استعادة السلم والأمن وتوطيدهما.

وقد حددت عدة عقبات تحول دون تقديم نوع المساعدة الموصوف أعلاه. وكان أحدها هو التعريف الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يستثني البرامج الرامية أساسا إلى استعادة بيئة مأمونة وآمنة. وكان من العقبات ذات الصلة إحجام البلدان المانحة عن تخصيص أموال للتنمية للبلدان التي تتسم بدرجة عالية من انعدام الأمن. وأدى هذا الإحجام إلى نشوء حالات، كما في مالي وسيراليون، حيث خصص مجتمع المانحين أموالا كبيرة للتنمية لكن بعض المانحين اشترطوا لتقديمها توقيع اتفاق سلم رسمي. وكانت النتيجة هي تأخرا لا داعي له في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها والتي كان في الإمكان أن تسهم في استعادة مبكرة للأمن والسلم في تلك البلدان.

وجرى تقديم اقتراحين لتذليل هذه العقبات: هما (أ) إدخال البرامج الرامية أساسا إلى استعادة بيئة مأمونة وآمنة في التعريف الرسمي للمساعدة الإنمائية؛ و (ب) إنشاء صندوق للسلم يتولى تمويل البرامج التي تساعد على توفير الأمن اللازم للتنمية والإغاثة الإنسانية. وقد طلبت إلى الرئيسين المشاركين للمشاورة النظر في التصميم والاختصاصات الممكنين لآلية التمويل هذه وموافاتي بتقرير عنها.

وتمثلت النتيجة الثالثة للمشاورة في أن انتشار الأسلحة الصغيرة يشكل تهديدا لأمن وتنمية غرب أفريقيا برمتها لا للبلدان فرادى فحسب. وأكدت البعثتان اللتان أوفدتهما إلى مالي وبلدان الصحراء - الساحل في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي، برئاسة الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية، وليام ايتيكي مبوموا، أهمية نزع الأسلحة الصغيرة كوسيلة لبناء السلام وما لتدفقات الأسلحة الصغيرة العابرة للحدود من آثار تزعزع الاستقرار. وعليه، ينبغي أن تبذل البلدان المانحة كل جهد ممكن لا لإدخال برامج نزع

السلاح في مساعدتها الإنمائية فحسب ولكن لإيقاف تصدير الأسلحة الصغيرة الذي لا ضابط له إلى مناطق لا تصنعها.

وتمثلت النتيجة الرابعة في أن جهود السلم ونزع السلاح هي على ما أنجع ما تكون حينما تبدي الحكومة الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وحينما تعرض البلدان المجاورة الصديقة وساطة محايدة، وحيثما تتولى البلدان المانحة والأمم المتحدة تقديم المساعدة اللازمة. وقد بُنيت هذه النتيجة على مناقشة مستفيضة لتاريخ مالي الحديث أدارها وزودها بالمعلومات وزيران من ذلك البلد وصفا تصميم حكومتهما على إشراك قطاعات السكان كافة في عملية السلم، وفي التعرف على الاحتياجات الخاصة بالتنمية في الشمال، وفي إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني، وفي إعادة توطين اللاجئين، وفي توفير بيئة آمنة تفضي إلى نزع السلاح.

وفضلا عن حالة مالي، هناك أدلة متزايدة وسارة تبين أن قوى السلم تتغلب على قوى الحرب في غرب أفريقيا. ففي سيراليون وليبريا وبلدان أخرى، يبدي شعوب غرب أفريقيا التزامهم القوي بالسلم والمصالحة والتنمية، وهم جديرون بالدعم التام من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أشار بعض المشاركين إلى صعوبة تحديد مسؤوليات كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في ميدان بناء السلم ما بعد انتهاء الصراع وفي قسمة تمويل الأنشطة ذات الصلة فيما بين الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية. وذكر أن المجلس والجمعية قد يرغبان في النظر في سبل إيضاح مسؤوليات كل منهما في ذلك الميدان لتمكين منظومة الأمم المتحدة من أن توفر بسرعة وفعالية أكبر النوع الخاص من المساعدة الذي تحتاجه البلدان المهددة بالصراع المسلح أو الخارجة منه.

وإيمانا مني بأن المشاورة الرفيعة المستوى بشأن بناء السلم بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا كانت مبادرة مجدية، سأنظر في تنظيم مشاورات مماثلة في مناطق أخرى يمكن أن تفيد أحوالها الإنمائية والأمنية الخاصة بها من هذا النوع من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي.

أكون شاكرا لو تفضلتم باسترعاء نظر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى هذه المعلومات.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

- - - - -